

وزارة السياحة والآثار

استراتيجية قطاعي السياحة والآثار

2022-2017

المقدمة والمنهجية

تعتبر فلسطين وجهة سياحية مميزة تتوفر فيها مقومات جذب متنوعه وذلك نظرا لأهميتها الدينية، التاريخية بالإضافة الى اعتدال مناخها وموقعها الجغرافي في قلب العالم، فرغم التشوهات التي خلقها الاحتلال الاسرائيلي خلال العقود الماضية لا زالت تمتلك افاق رحبه لنمو وتطور النشاطات السياحية، حيث جعلت الاماكن الدينية كالمسجد الاقصى وقبة الصخرة، كنيسة القيامة في القدس بالإضافة الى كنيسة المهد في بيت لحم ومئات الاديرة و المقامات المنتشرة على مساحتها المتواضعة فلسطين وجهة لملايين المؤمنين من اتباع الديانات السماوية.

كما تعد معقلا للعديد من الاماكن الاثرية والطبيعية كمدينة اريحا التي تعتبر أقدم مدن العالم التي تؤوي العديد من الاماكن الاثرية والطبيعية مثل قصر هشام، وادي قمران، نهر الاردن والبحر الميت الذي يعد من أبرز المظاهر الطبيعية على مستوى العالم

ويمكن الاستفادة من هذه المواقع بشقيها الطبيعي والثقافي من خلال التنقيب عن الاثار وحماية وصيانة وتأهيل المواقع، بالإضافة الى الاهتمام بالمتاحف التاريخية والطبيعية والتسويق الاعلامي لها محليا ودوليا فضلا عن فتح مواقع جذب جديد بحيث تلبي رغبات الزائر والتوجهات الحديثة للزائر الوافد على وجه الخصوص لما له من أثر في الجانب الاقتصادي، وذلك من خلال وضع وتنفيذ الخطط المشتركة بين القطاع العام والخاص.

من هنا يشكل قطاع السياحة احدى دعائم قطاعات الانتاج المادي والخدمي الذي يهدف الى رفع الكفاءة الاقتصادية وتحقيق التنمية البشرية عبر الاستثمار المكثف للإمكانات الاقتصادية والحضارية المتاحة لابرار الوجه الحضاري لفلسطين واطهار مكانتها الاستراتيجية واهميتها السياحية على مستوى العالم بأسره. ومن هنا يحاول الاقتصاد السياحي الفلسطيني اثبات مكانته كما ويسعى لمتابعة خطواته التنموية مستقيما من نقاط القوة التي يمتلكها من خلال المحافظة على الموروث الحضاري المتنوع لرفع سوية الدخل العام وتخفيض معدلات البطالة من خلال توفير فرص العمل عبر الانشطة السياحية المختلفة.

ففي عام 2015 بلغ عدد المنشآت السياحية العاملة في الاراضي الفلسطينية 7218 وتتوزع حسب نوع النشاط الاقتصادي على عدة فئات حيث تحتل أنشطة المطاعم وأنشطة تقديم المشروبات والتسليّة و الترفيه الحصة الأكبر مقارنة مع باقي الأنشطة بواقع 51%، 21%، 9% على التوالي.

كما بلغ عدد العاملين في المنشآت السياحية 21707 عامل يتوزع معظمهم على نفس الأنشطة السابقة بنسبة 54%، 11% و 10% على نفس الترتيب.

أما بالنسبة الى تعويضات العاملين فقد بلغت 85615.3 مليون دولار، بحيث تركز الجزء الأكبر منها في أنشطة المطاعم 51% يليها أنشطة الفنادق 22% وأنشطة تقديم المشروبات 8.5%.

وأما الانتاج الكلي فقد بلغ 431336.1 مليون دولار تركز 55% منه في أنشطة المطاعم، يليها أنشطة الإقامة وأنشطة تقديم المشروبات بنسبة 18% و 5% على التوالي.

فيما يتعلق بالاستهلاك الوسيط فقد بلغ 190259 مليون دولار حيث احتلت أنشطة المطاعم النسبة الكبرى 68% منه، يليها أنشطة الإقامة وأنشطة تقديم المشروبات بنسبة 10% و 7% على التوالي.

وبلغت قيمة القيمة المضافة للقطاع السياحي 241076.3 مليون دولار حيث حازت أنشطة المطاعم على النسبة الكبرى منها بواقع 45%، تليها أنشطة الإقامة 24% ومن ثم بفارق كبير أنشطة تنظيم الجولات السياحية بواقع 8%.

كما وبلغت انتاجية عمال القطاع السياحي (محسوبة بقسمة اجمالي القيمة المضافة على المجموع الكلي لعدد العاملين) 162.7094 دولار.

وعند احتساب الوزن النسبي لحجم القطاع السياحي باستخدام عدد العاملين تبين ان حجم القطاع السياحي 5% ويساهم بحوالي 6% من الناتج المحلي الاجمالي.

يعتبر قطاع السياحة وبموجب العديد من الدراسات، من أهم القطاعات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في فلسطين، كما انه يعتبر القطاع الاقتصادي الأسرع نمواً في العالم في نهاية الألفية الثانية ومطلع الألفية الثالثة. كما يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات التي تؤثر على التنمية الاجتماعية والثقافية في البلدان السياحية، والذي بدوره يساهم في بناء العلاقات بين الشعوب وتوطيد علاقات التفاهم والتعارف والتبادل الثقافي بينها. ونعتبره منبراً إعلامياً يوصل للعالم البعد الحضاري والثقافي والهوية المتميزة للشعب الفلسطيني بما يعزز أجواء التفاهم والتعارف والسلام مع سائر الشعوب، وبالتالي فإنه من الضروري ايلاء هذا القطاع الأهمية التي يستحقها وتوفير الأجواء الملائمة لبناء العلاقة اللاحقة بين الزائرين ومختلف فئات المجتمع الفلسطيني المضيف.

إن نجاح العمل على تطوير القطاعات المختلفة يقترن بمدى التخطيط والتنسيق بين المؤسسات العاملة بهذه القطاعات فيما يتعلق بالمهام والصلاحيات والأدوار المختلفة لها، وبالتالي فإن العمل مع الوزارات الأخرى والبلديات والمجالس المحلية، من أجل توفير المناخ القانوني والإداري المناسب ومن أجل توفير مناخ حماية الحقوق والالتزام بالواجبات والإدارة الفعالة والبحث العلمي المتواصل، بما يساعد في تشجيع واجتذاب الكفاءات والمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال الفلسطينية والعربية والأجنبية، ليساهموا في عملية النهوض بقطاع السياحة وبقطاع التراث الثقافي. وقد أدركت وزارة السياحة والآثار أهمية وضع سياسة، استراتيجية وخطة متوسطة الأجل لقطاعي السياحة والتراث الثقافي بعد وقت قصير من قيامها وتم إعداد مجموعة من الدراسات والوثائق والخطط الاستراتيجية والتي بنيت على افتراضات رئيسية من حيث انجاز عملية السلام وسيطرة الفلسطينيين على أراضيهم ومواردهم في دولة حرة ذات سيادة وأمنة.

وبالرغم من الخطط والبرامج المتعددة التي تم اعتمادها خلال السنوات الماضية إلا أنها جميعاً افتقرت الى الرؤية المحلية المرتبطة بواقع خصوصية السياحة في فلسطين بصفقتها بلد واقع تحت الاحتلال وبالتالي لم تستطيع تلك الاستراتيجيات والدراسات ان تشكل رافعة حقيقية لقطاعي السياحة والتراث الثقافي من ناحية ومن ناحية اخرى لم تكن تلك الدراسات والاستراتيجيات قطاعية على المستوى الوطني.

وهنا يأتي إعداد هذه الاستراتيجية بعنوان استراتيجية قطاعي السياحة والآثار 2017-2022 معتمداً على مراجعة وتعديل الاستراتيجية

القطاعية للسياحة والآثار والتي جاءت تحت عنوان 2014-2016

وقد شملت عملية المراجعة الرؤية والاهداف الاستراتيجية والتدخلات والسياسات، وقد خلصت عملية المراجعة الى تعديل بعض ما ورد في استراتيجية 2014-2016، وقد خلصت عملية المراجعة الى ان الرؤية والاهداف الاستراتيجية والتدخلات والسياسات ما زالت ضرورية للمرحلة القادمة اذ ان الجزء الاكبر منها لم يتم تنفيذه على ارض الواقع لأسباب متعددة اهمها نقص التمويل.

هذا وقد بادرت وزارة السياحة والآثار بالإعداد لمراجعة استراتيجية قطاعي السياحة والتراث الثقافي حيث تم خلال المرحلة الأولية انجاز ما يلي:

1. تشكيل الفريق الوطني للاستراتيجية القطاعية الذي قام بقيادة عملية مراجعة وتطوير الاستراتيجية
2. إعداد ومراجعة مسودة المراجعة لاستراتيجية 2014-2016 والتي هدفت إلى إعداد الإطار العام للاستراتيجية ولتشكل أساسا وقاعدة للنقاش والمشاورات مع مختلف أصحاب العلاقة.

وقد تم تشكيل الفريق الوطني للاستراتيجية القطاعية برئاسة وزير السياحة والآثار وعضوية ممثلين عن أصحاب العلاقة والعاملين في قطاعي السياحة والتراث الثقافي، وقد عقد الفريق عدة اجتماعات لإقرار مسودة المراجعة واقرار استراتيجية 2017-2022 لقطاعي السياحة والتراث الثقافي.

كما تم توزيع مسودة المراجعة على كافة الادارات العامة في الوزارة لإبداء الملاحظات حولها.

الفصل الاول

نبذة عن القطاع

عملت وزارة السياحة والآثار منذ نشأتها على ادارة قطاعين مهمين في الحياة الثقافية والاقتصادية للفلسطينيين وهما قطاع السياحة وقطاع الآثار والتراث الثقافي، حيث يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في فلسطين، كما انه يعتبر القطاع الاقتصادي الأسرع نمواً. وبالتالي يجب ايلاء هذا القطاع الأهمية التي يستحقها، واستغلال قدراته الكامنة إلى الحد الأقصى، وتنميته على أسس مستدامة، دعماً للاقتصاد الوطني وللمساهمة الفعالة في العملية التنموية الشاملة و لرفع مستوى المعيشة، وذلك لقدرة هذا القطاع على اجتذاب الاستثمارات والعملات الأجنبية بالإضافة إلى كونه قطاع رئيس لتشغيل الأيدي العاملة.

اضافة الى انه أهم القطاعات التي تؤثر على التنمية الاجتماعية والثقافية في البلدان السياحية، والذي بدوره يساهم في بناء العلاقات بين الشعوب وتوطيد علاقات التفاهم والتعارف والتبادل الثقافي بينها. ونعتبره منبراً إعلامياً يوصل للعالم البعد الحضاري والثقافي والهوية المتميزة للشعب الفلسطيني بما يعزز أجواء التفاهم والتعارف والسلام مع سائر الشعوب، وبالتالي فإنه من الضروري ايلاء هذا القطاع الأهمية التي يستحقها وتوفير الأجواء الملائمة لبناء العلاقة اللائقة بين الزائرين ومختلف فئات المجتمع الفلسطيني المضيف.

كما يعتبر التراث الثقافي من أهم مقومات الهوية الوطنية الثقافية، وجزء لا يتجزأ من التراث الثقافي العالمي للإنسانية، وبذلك فهو يشكل أحد الركائز الأساسية للتبادل الثقافي بين الشعوب، ومن الطبيعي أن تشكل العلاقة ما بين المجتمع وتراثه الثقافي أهم مظاهر تقدير الشعوب لبعضها البعض وأهم مقومات الجذب السياحي وخاصة السياحة الثقافية منها. وبالتالي فإن العمل على تعميق وترسيخ الانتماء الوطني والاعتزاز بجذور الهوية الثقافية للإنسان الفلسطيني من خلال حماية التراث الثقافي والطبيعي وتطوير إدارته على الأرض الفلسطينية والتعامل معه بما يكفل للأجيال القادمة حق الاستمتاع والاعتزاز به، وكذلك العمل على تنشيط البحث العلمي وكتابة التاريخ على أسس علمية وموضوعية لتعريف وتوعية المجتمع به، هو من أسمى المهام التي يجب أن تولى الرعاية والعناية القصوى بها لتجاوز البحث الموجه والاهتمام المتحيز.

منذ أن تأسست السلطة الوطنية الفلسطينية، استعادت فلسطين مكانتها على خارطة السياحة العالمية كمقصد سياحي متميز، وقد ارتأت وزارة السياحة والآثار بان تعزز وتثبت هذه المكانة والنهوض بكافة الصناعات والخدمات السياحية وتطوير علاقاتها الداخلية والخارجية لضمان هذه المكانة والاستفادة القصوى منها ثقافيا واقتصاديا، للحصول على حصة عادلة من دخل السياحة إلى المنطقة.

كما ان وزارة السياحة والآثار امنت منذ نشأتها بأهمية التشاركية مع القطاع الاهلي العامل في مجال الآثار والتراث الثقافي، بما فيه من مؤسسات ومعاهد ودوائر أكاديمية متخصصة دوراً جوهرياً في تبني التوجهات والسياسات وتحقيق الأهداف التي تستخلصها وتقرها الوزارة اعتماداً

على هذه التشاركية. ولهذا القطاع دوراً رئيسياً في توفير الكفاءات القادرة على حماية التراث الثقافي وإدارته، فكان من الضروري تشجيع بناء وتطوير المؤسسات الأهلية المتخصصة في مجالي التراث الثقافي والسياحة.

كما إن للقطاع الخاص الدور الرئيسي في ردف السياحة، كونه المستثمر الأكبر في الصناعات والخدمات السياحية، فعملت وزارة السياحة والآثار على تشجيع بناء وتطوير مؤسسات القطاع الخاص وسعت الى تحديد دورها وتوصيفه ورعايته وتفعيله، حيث ان مدى نجاح العمل على تطوير القطاعات المختلفة في مجالي السياحة والآثار والتراث الثقافي يقترن بمدى التخطيط والتنسيق بين المؤسسات العاملة بهذه القطاعات فيما يتعلق بالمهام والصلاحيات والأدوار المختلفة لها.

بناء على ما تقدم فان الدور المنوط بوزارة السياحة والآثار يتركز على المحاور التالية:

1. حماية التراث الثقافي والإشراف على إدارته وعلى جميع الأعمال والتصرفات المرتبطة به ومراقبتها وفق التشريعات، ومنع سرقة وتهريب التراث الثقافي والاتجار غير المشروع به.
2. تهيئة المعالم التاريخية والأثرية وترميمها وصيانتها وإدارتها لتسهيل الوصول إليها وزيارتها.
3. تنظيم التنقيب العلمي عن الآثار وترشيده ودعمه، وتنظيم أعمال الحفاظ على المباني التراثية ومراكز المدن القديمة وترميمها بالتعاون مع البلديات والهيئات المحلية، وتوفير اللازم لتوثيق هذه الأعمال ونشر الأبحاث والتقارير العلمية عنها.
4. تنظيم ودعم العمل المتحفي وإنشاء المتاحف.
5. الإشراف على الصناعات السياحية والتقليدية وتطويرها وتنظيم أعمالها ومراقبتها.
6. الترويج والتعريف بالتراث الثقافي الفلسطيني وبالمنتج السياحي الفلسطيني المتعدد، بما يخدم الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانته السياحية والثقافية والحضارية في العالم بالتعاون مع الجهات المختصة والمنظمات السياحية في فلسطين.

علاقة الوزارة مع المؤسسات الشريكة

1. تنظيم أعمال ومسؤوليات المؤسسات الأهلية والخاصة العاملة في قطاعي السياحة والتراث الثقافي ومراقبتها وتسهيل عملها وفق التشريعات، وفي إطار السياسة التي تضعها الحكومة، وضمن التوجهات والأهداف التي تستخلصها وتقرها الوزارة وشركائها لتمتية وتطوير قطاعي السياحة والتراث الثقافي.

2. المساهمة في تهيئة المؤسسات الفلسطينية لتدريب اللازم من الكوادر المتخصصة وتميئها، في مختلف مجالات وقطاعات السياحة والتراث الثقافي وذلك من خلال البرامج المحلية أو التي يتم تنفيذها بالتعاون مع المؤسسات الدولية الحكومية والأهلية والخاصة.
3. توعية المجتمع بأهمية السياحة وأهمية التراث الثقافي وبالتشريعات المنظمة لهذين القطاعين، وما يترتب عن هذه الأهمية وهذه التشريعات من حقوق وواجبات لجميع قطاعات المجتمع.
4. الاهتمام بتنظيم وتطوير العلاقات الأفقية بين قطاعي السياحة والتراث الثقافي وبين القطاعات الأخرى كالثقافة والتعليم والبيئة والزراعة والصناعة والخدمات والمهن الحرفية اليدوية وغيرها.
5. إبرام الاتفاقات الداخلية والخارجية بما يخدم تنفيذ مهام وأعمال ومسؤوليات الوزارة بما في ذلك أعمال ومسؤوليات المؤسسات الأهلية والخاصة العاملة في قطاعي السياحة والتراث الثقافي
6. المساهمة في تطوير البنية التحتية للقطاع السياحي وتطوير الخدمات السياحية للمواقع السياحية الدينية والثقافية والطبيعية، والعمل على توفير وسائل الراحة والترفيه للسائحين، وتسهيل المعاملات والإجراءات التي تخصهم.

الإطار المؤسسي

يتميز قطاعي السياحة والتراث الثقافي بتعدد العلاقات والمعارف الداخلية والخارجية وفيما يلي عرضاً لواقع المؤسسات ذات العلاقة بالعمل قطاعي السياحة والتراث الثقافي:

منظمة التحرير والدولة الفلسطينية

إن لمنظمة التحرير الفلسطينية والدولة الفلسطينية الدور المحوري في تشكيل السياق الذي يمكن من خلاله حدوث النمو والتنمية السياحية والحفاظ على التراث الثقافي. كما أن قدرة المفاوضين في منظمة التحرير الفلسطينية على الحد من الآثار السلبية المترتبة على استمرار الاحتلال، وفي نهاية المطاف، إلى إزالتها بشكل كامل سيؤدي إلى تقليل أو إزالة الكثير من العقبات الرئيسية التي تواجه هذين القطاعين. كذلك فإن للسلطة الوطنية الفلسطينية دوراً رئيسياً في وضع السياسات على المستوى الكلي لدعم إدخال تعديلات تشريعية وتنظيمية لتحسين البيئة للاستثمار والتنمية في المجال السياحي، كما هو مبين في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008-2010) ووثيقة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة. كما وإن للدولة الفلسطينية دوراً رائداً وداعماً في إعادة هيكلة المؤسسات العامة التي تقدم الخدمات الأساسية لقطاعي السياحة والتراث الثقافي وكذلك تخصيص الموازنات وتوجيه المانحين لدعم هذين القطاعين.

وزارة السياحة

سارعت وزارة السياحة والآثار ومنذ تأسيسها في أواخر العام 1994 على النهوض بالصناعة السياحية في كافة المناطق والمواقع الفلسطينية بعد ما عانى قطاع السياحة من ركود وإهمال استمر أكثر من 25 عاماً نتيجة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية حيث بدأت العمل في عدة اتجاهات وهي:

- المحافظة على الموروث الثقافي وحمايته وتنفيذ مشاريع الترميم وتهيئة المواقع في جميع محافظات الوطن من الشمال إلى الجنوب بالتعاون مع بعض الحكومات والمنظمات العربية والدولية.
- تطوير البنية التحتية السياحية.
- تدريب الكفاءات البشرية العاملة بالسياحة وتطويرها.
- تشجيع الاستثمار الوطني والخارجي.

- تنظيم ومراقبة عمل المؤسسات والمرافق السياحية ضمن القوانين والأنظمة المنصوص عليها في قانون السياحة المؤقت رقم 1965/45.
- تنظيم ومراقبة عمل المؤسسات العاملة في قطاع التراث الثقافي ضمن القوانين والأنظمة المنصوص عليها في قانون الاثار القديمة رقم 1966/51.
- تطوير المنتج السياحي وترويجه وتسويقه في الأسواق العالمية.

الوزارات والمؤسسات العامة الأخرى:

إلى جانب وزارة السياحة هناك العديد من الوزارات والمؤسسات العامة التي تلعب أدواراً أساسية في تطوير، تنظيم، وتوفير الخدمات للقطاع السياحي وقطاع التراث الثقافي وهذه تشمل ، وزارة الحكم المحلي، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، وزارة المالية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الثقافة، وزارة الخارجية، دائرة تشجيع الاستثمار، والبلديات ، وتمارس تلك المؤسسات أنشطتها من خلال مقراتها الرئيسية في مدينة رام الله وفروعها ومديرياتها المنتشرة في كافة الأراضي الفلسطينية حيث يوجد لمعظمها تمثيل في المحافظات والمدن الرئيسية.

المؤسسات شبه الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني:

لعبت المنظمات شبه الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية بشكل عام والحفاظ على الموروث الثقافي بشكل خاص نظراً للظروف والمحن التي مر بها الشعب الفلسطيني وبشكل خاص قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وما زالت تلك المنظمات تقوم بأدوار أساسية في على الموروث الثقافي.

ويذكر أن جزءاً كبيراً من تمويل الجهات المانحة لقطاع التراث الثقافي قد تم من خلال المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وهي

على النحو التالي:

- مركز المعمار الشعبي (رواق)
- مركز حفظ التراث الثقافي في بيت لحم (CCHP)
- لجنة اعمار الخليل (HRC)

القطاع الخاص

تتألف السياحة ضمن القطاع الخاص من ثمانية قطاعات فرعية يتم تمثيل كل منها بمؤسسة مهنية مسجلة لدى وزارة الداخلية سندا لقانون الجمعيات الخيرية والأهلية لعام 2000 وهي تمثل بشكل أو بآخر مصالح أصحاب المهن السياحية، حيث لاحقاً يجب أن يعاد تأسيس هذه الجمعيات وفق قانون السياحة نفسه والأنظمة التي ستصدر بموجبه لتنظيم عمل تلك الهيئات / الجمعيات المهنية وهي على النحو التالي: -

- جمعية الفنادق العربية AHA
- نقابة ادلاء السياحة العربية ATGU
- جمعية المطاعم السياحية العربية ATRA
- اتحاد النقل العربي للسياحة ATTU
- هيئة ممثلي الخطوط الجوية PAR
- جمعية وكالات السفر والسياحة العربية TTAPS
- نقابة اصحاب متاجر التحف الشرقية HLMSH
- جمعية الاراضي المقدسة للسياحة الوافدة HLITOA

المانحين والمؤسسات الدولية

يتم تمويل والإشراف على تنفيذ نسبة كبيرة من مشاريع القطاع السياحية وقطاع التراث الثقافي من خلال المانحين والمؤسسات الدولية وذلك إما عن طريق مؤسسات السلطة أو منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أو المؤسسات الدولية.

رؤية قطاعي السياحة والتراث الثقافي

تشكل الرؤية الإطار والموجه والهدف العام الذي يسعى قطاعي السياحة والتراث الثقافي للوصول إليه خلال المرحلة القادمة. وتتبنق عنها الأولويات والسياسات والخطط والمشاريع المرتبطة بقطاعي السياحة والتراث الثقافي والتي تبنى على معطيات وواقع تلك القطاعات بالإضافة إلى الموجهات، الافتراضات والسياسات العامة والكلية وبشكل خاص الأهداف الواردة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010 بالإضافة إلى وثيقة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة التي اعتمدها الحكومة في آب 2009 والتي شكلت برنامج الحكومة الثالثة عشرة.

وفي هذا الإطار فان الرؤية المستقبلية للسياحة والتراث الثقافي الفلسطيني هي على النحو التالي:

" قطاع سياحي متطور وقادر على المنافسة ويساهم بنسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على مواقع التراث الثقافي محمية ومصانة ومدارة بشكل فعال.

وهذا يتطلب التزام الحكومات المتعاقبة وأصحاب العلاقة بتوفير مرتكزات تحقيق الرؤية وهي:

1. السيطرة على المعابر، والقدرة على منح التأشيرات الفلسطينية، بالإضافة الى ايجاد مطارات وموانئ تحت السيطرة الفلسطينية.
2. إعادة القدس إلى السيطرة الفلسطينية، وانهاء الانقسام واعادة قطاع غزة.
3. ايلاء قطاعي السياحة والتراث الثقافي اهتماما خاصا من قبل الحكومة الفلسطينية ومضاعفة المخصصات المالية الخاصة بها.
4. العمل على جلب الاستثمارات المحلية والاجنبية والعربية خاصة في المناطق ب و ج ومن بينها شواطئ البحر الميت والقدس.
5. إن مهمة ومسؤولية النهوض بقطاعي السياحة والتراث الثقافي هي مسؤولية تشاركية تكاملية وتنسيقية ضمن إطار واضح للمهام والأدوار بين مؤسساته الحكومية والأهلية والقطاع الخاص في إطار من الشفافية والمساءلة والنزاهة.

الأهداف الاستراتيجية لقطاعي السياحة والتراث الثقافي

في ضوء الأطر والموجهات التي تم ذكرها سابقا فان الأولويات والأهداف الاستراتيجية لقطاعي السياحة والتراث الثقافي خلال المرحلة القادمة ستكون على النحو التالي:

أولاً. منتج سياحي ذو جودة عالية.

العمل على تنويع المنتج السياحي الفلسطيني حيث انه في هذه الفترة يتركز حول السياحة الدينية بنسبة 80% وعلى السياحة الثقافية بنسبة 9% وعلى السياحة البديلة بنسبة 3% وعلى مراقبة الطيور بنسبة اقل من 1% وسياحة المؤتمرات بنسبة 2% وزيارة الالهل بنسبة 7%.

كما يجب العمل على تطوير وتنمية موارد التراث الثقافي من خلال الحماية والتأهيل والادارة وإلحاق التراث الثقافي بالعجلة الاقتصادية الفلسطينية لزيادة مساهم السياحة في الناتج القومي الاجمالي، ولتوفير مناطق جذب سياحي اضافية مما يساهم بتنوع المنتج السياحي. وتغذية ورفد الحزمة السياحية الفلسطينية بالنشاطات الثقافية والترفيهية والتسويقية، لإطالة فترة اقامة السائح وإتاحة الفرصة امامه للاطلاع والتفاعل مع مكونات الحياة الثقافية.

والعمل على تطوير المشاركة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتوفير الخدمات اللازمة للوصول الى المواقع السياحية، وخلق بيئة أمنية مناسبة، وتطوير الدراسات والنشاطات والمؤتمرات الخاصة بالاستثمار السياحي، وتمكين القطاع الخاص للاستفادة من برامج القروض والتسهيلات والضمانات للمشاريع الاستثمارية، والعمل على تطوير النافذة الاستثمارية الموحدة بما يخص الاستثمار السياحي بالتنسيق مع هيئة تشجيع الاستثمار.

بالإضافة الى خلق بيئة استثمارية مناسبة لاستثمار السياحي لرفع مستوى الخدمة السياحية وخلق مناطق جذب سياحي جديدة ومتنوعة بالإضافة الى تهيئة البنية التحتية والفوقية للعمل السياحي، وتطوير الكادر العامل في قطاع السياحة الخاص، وتحديث التشريعات، وتنفيذ مهام التفتيش الدوري والطارئ والإجرائي بالإضافة إلى مهام الترخيص، وتعزيز دور شرطة السياحة والآثار، وتوفير رزمة من الحوافز للمنشآت المتميزة بجودة خدماتها.

ثانياً. فلسطين مروجة ومسوقة كمقصد سياحي مستقل وآمن ومتميز.

تحديد وتطوير والتعريف بميزات السياحة في فلسطين والترويج لها وتسويقها بمختلف الوسائل المرئية والمسموعة والمكتوبة والإلكترونية، عبر الترويج والتعريف بالمنتج السياحي الفلسطيني المتعدد، والاستمرار في تفعيل الاتفاقيات الداخلية والخارجية بما يخدم تنفيذ مهام وأعمال

ومسؤوليات مؤسسات القطاع الخاص، وزيادة حصة فلسطين من السياحة الوافدة واستغلال ذلك لتشكيل مصدر رئيسي للدخل. ويشمل هذا تطوير استراتيجية تسويق سياحي ورفع مستوى الثقافة السياحية لدى المجتمع المحلي والترويج للسياحة بالإضافة إلى التعاون بموضوع السياحة والوافدة إلى الإقليم بحيث يتم التركيز على فلسطين اولا ومن ثم الأردن وفلسطين وفي المرحلة النهائية فلسطين الاردن وإسرائيل في حال الوصول الى قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران عام 1967.

ثالثا: مواقع تراث ثقافي محمية ومصانة بشكل فعال.

أن عملية الاهتمام بالجانب التراثي والبقايا المادية تمت تحت رعاية مؤسسات أجنبية تولت عملية الوقاية والتوثيق للتراث المحلي وقد بدأت نشاطها منذ أواخر القرن الماضي، مع سيادة الانتداب البريطاني، تبلورت دائرة الآثار كمؤسسة عاملة في حقل الآثار وسنت قانون الآثار الفلسطيني الأول "1920" وقد علمت على تسريب جزء كبير من المخلفات الأثرية إلى متاحف عالمية ومؤسسات أكاديمية وبحثية وبعيد السيادة الأردنية لم تخضع الضفة الغربية إلى سياسة هادفة تعمل على تطوير بنية اثرية وهذا نجم عن ضعف التجربة الأثرية الأردنية في تلك الفترة، ومع سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المنطقة اتجهت سلطة الاحتلال إلى إبقاء النشاط الأثري تحت إشرافها وإبعاد الكفاءات المحلية عن تطوير الجانب الأثري وحصره في خدمة جهات البحث الإسرائيلية مما أسهم موضوعيا في عرقلة حماية مواقع التراث الثقافي، ومنذ تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور عملت جاهدة على حماية وإدارة مواقع التراث الثقافي بإمكانياتها المحدودة من الناحية المادية واللوجستية وقلّة طواقمها الفنية، وقد ساهم القطاع الأهلي العامل في مجال التراث الثقافي على حماية وتأهيل العدد الكبير من مواقع التراث الثقافي، إلا انه ما زال هناك حاجة ملحة إلى الوصول إلى صياغة للأولويات المرتبطة بأهمية المواقع وآليات الحفاظ عليها وخطط إدارتها.

سياسات قطاعي السياحة والتراث الثقافي

لابد من بلورة سياسات واضحة تتناسق وتتكامل فيما بينها من اجل تحقيق وانجاز الأولويات والأهداف الاستراتيجية التي تم تحديدها في الفصل السابق، حيث تم تحديد سياسة أو أكثر لكل هدف استراتيجي وذلك في ضوء التسلسل المنطقي لمنظومة الأهداف والسياسيات والتدخلات التي تضمنتها الوثائق التي صدرت عن وزارة التخطيط والتنمية الإدارية بشأن إعداد الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية ويتضمن الفصل ملخصا لتلك السياسات والتدخلات السياساتية الكفيلة بتنفيذ كل سياسة من السياسات.

السياسات التي تدعم منتج سياحي ذو جودة عالية وتشمل

تطوير المواقع السياحية لتكون قادرة على استقبال السياح.

تعاني السياحة الفلسطينية من قصر فترة إقامة السائح في المناطق الفلسطينية حيث تتميز السياحة الفلسطينية بزيارة اليوم الواحد، حيث ينعكس ذلك نتيجة عدم وجود نشاطات يقوم بها السائح بعد فترة زيارته للمواقع السياحية، والنقص الحاد في المرافق السياحية ووسائل الراحة والترفيه المطلوبة من قبل السائح، ويتم تجاوز ذلك من خلال التدخلات التالية:

1. ايجاد آلية شراكة لإدارة مواقع التراث الثقافي بحيث تكون هذه الشراكة مبنية على سياسة مقبولة للحكومة الفلسطينية : هنالك قناعة لدى القطاع الخاص السياحي بان الشراكة في ادارة بعض مواقع التراث الثقافي سيزيد من العائد الناتج من صناعة السياحة وسيوسع العرض السياحي الفلسطيني لذلك يجب ان تكون هناك قصة نجاح واحدة على الاقل لترسيخ القناعة بمدى نجاعة الشراكة في ادارة مواقع التراث الثقافي ومن هنا يجب التأكد من دعم المؤسسة الرسمية والمجلس الاستشاري بمدى اهمية هذه الشراكة، ويجب العمل على تشكيل إطار مؤسسي لتحديد الشركاء القادرين على ادارة هذه المواقع، بالإضافة الى تحديد جسم قادر على الرقابة والمتابعة، ويجب ان تكون عقود الشراكة قصيرة المدى.

2. العمل على ادخال مناهج للتوعية لقطاعي السياحة والاثار في المدارس الفلسطينية وكذلك تطوير حملات توعية وتطوير

مواد اعلامية بلغات مختلفة.

3. تطوير جسم لإدارة الحدائق العامة: تقوم وزارة السياحة بإنشاء جسم اداري في احدى ادارتها العامة لتطوير الحدائق العامة

لجعلها أحد المقاصد السياحية الداخلية، بحيث يتم تأسيس هذا الجسم بقانون خاص.

4. تطوير مخطط هيكلية سياحي مرتبط بالخارطة الاستثمارية السياحية مرتبطاً بقانون الاستثمار الفلسطيني-

5. اعداد السجلات الخاصة بالمواقع السياحية وترتيبها حسب الاولويات للتأهيل واجراء التحديث عليها من وقت لآخر

6. وضع الية لمراقبة اعمال التطوير السياحية التي يقوم بها القطاع الخاص لضمان سيرها وفق سياسات الوزارة وخاصة

تلك التي لها علاقة بالمواقع والتراثية.

7. اعداد دورات مستمرة للتدريب الشامل بما يشمل تدريب الخبراء في مجال تطوير وادارة المواقع السياحية.

تنظيم القطاع السياحي لضمان التنافسية ومستوى الخدمة ورفع كفاءته.

1. تنظيم القطاع:

يعاني قطاع السياحة من تقادم القانون والأنظمة واللوائح الصادرة بموجبه، وبالتالي يجب العمل على إقرار قانون سياحة حديث يواكب العصر الحالي ويلبي الاحتياجات المستقبلية للقطاع السياحي، بالإضافة إلى أن وجود مؤسسات عاملة في القطاع السياحي كفؤة وفاعلة يشكل متطلباً وشرطاً مسبقاً لتطوير القطاع السياحي فانه يشكل إسهاماً مباشراً في تحقيق الأهداف الوطنية في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، وتهدف هذه السياسة إلى إعادة النظر في ادوار ومهام مؤسسات القطاع السياحي في ضوء الأهداف الاستراتيجية الجديدة على المستوى الوطني والقطاعي وتوفير المتطلبات اللازمة لذلك عن طريق تنفيذ التدخلات التالية:

1. إعادة هيكلة وزارة السياحة والآثار بما يتناسب مع المهام الحقيقية للوزارة.

2. إعادة تحديد الأدوار وهيكله المؤسسات وخاصة الجمعيات والنقابات التي تمثل المهن السياحية المختلفة.

3. تدريب وتأهيل القوى البشرية العاملة في القطاعين العام والخاص والمؤسسات الاهلية وشبه الحكومية التي تعمل في قطاعي

السياحة والآثار بما يتناسب وسياسة الوزارة.

4. تحديث قانون السياحة والأنظمة المتعلقة به.

5. اعتماد معايير ومقاييس معتمدة عالمياً لكافة المهن والخدمات السياحية.

6. توسيع قاعدة ترخيص المهن السياحية غير المشمولة في القانون والتي تعتبر سياحية مثل المطاعم والحج والعمرة والمنتزهات والاجحة الفندقية وانواع جديدة من الدلالة السياحية المتخصصة مثل دليل للدراجات السياحية ودليل للتسلق ودليل للسياحة البيئية والسياحة العلاجية والسياحة السياسية.

7. تطوير مهارات العاملين في الاعلام السياحي وآليات التواصل مع المؤسسات الاعلامية العالمية والمحلية لنقل صورة فلسطين على المستوى الدولي.

8. تعزيز الشراكة بين قطاعي السياحة العام والخاص وخلق شركات جديدة اسوة بمبادرة اللجنة المشتركة لتصنيف الفنادق.

9. اعتماد معايير تصنيف خاصة بالمهن السياحية المختلفة كالمنتزهات والمتاجر ومكاتب السياحة والسفر.

2. تطوير مهارات الخدمة السياحية.

1. توفير برامج تدريبية لقطاع السياحة الخاص يتم تنفيذها في العمل (اساليب الضيافة والاستقبال في الفنادق على سبيل

المثال)

2. توفير دورات تدريبية للأدلاء السياحيين في اللغات التي يحتاجها السوق والتركيز على اللغات (الاندونيسية، البولندية،

الأوكرانية الصينية، اليابانية، الماليزية، الاسبانية، البرازيلية، الالمانية، التركية والروسية)

3. توفير برامج تدريبية للقطاعات الفرعية مثل المطاعم والنقل السياحي ومكاتب السياحة والسفر.

3. تطوير مناهج التعليم السياحي.

أحد اهم نقاط الضعف في السياحة الفلسطينية هو انخفاض مستوى المهارات لدى العاملين في قطاع السياحة وبالتالي يجب العمل على:

1. دراسة ووضع خطة استراتيجية بالتعاون مع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة لتحديد احتياجات السوق بالتزامن مع العرض الذي

يقدمه التعليم السياحي الفلسطيني.

2. تحديد البرامج التي لا يشملها النظام التعليمي السياحي وتنفيذها.

3. توحيد المناهج وتطويرها وفقاً لسياسة الوزارة.

4. انشاء كلية متخصصة في التعليم السياحي بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص.

5. العمل على خلق لجنة علمية متخصصة في التسويق والترويج السياحي والمناهج والمنشورات السياحية من القطاعين العام والخاص.

خلق حزم سياحية جديدة وتطوير الحزم السياحية الموجودة اصلا.

اعتمدت السياحة الفلسطينية منذ نشأتها على السوق الديني، وقد تطور بعض الأنماط السياحية حديثا إلا أنها ما زالت في طور النمو، ومن اجل العمل على زيادة نسبة السياحة الوافدة الى فلسطين يجب العمل على تطوير مصادر جذب سياحي جديدة والعمل على دعم تطوير الأنماط السياحية المتنوعة الناشئة في فلسطين ويتم ذلك من خلال:

1. انشاء مركز لقواعد البيانات والمعلومات السياحية في وزارة السياحة والآثار، بالتعاون مع القطاع الخاص والجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني وزارة الخارجية وشرطة السياحة وهيئة تشجيع الاستثمار .

2. استهداف انواع جديدة من السياحة مثل السياحة البيئية، السياحة الثقافية، التضامنية، الرياضية، العلاجية والسياحة التحفيزية

...الخ

3. تطوير وتعزيز تنوع العرض السياحي الفلسطيني والمحتوى والمادة التسويقية.

4. خلق مسارات سياحية متنوعة وجديدة كمسار بتير السياحي ومسار البلدة القديمة في الخليل.

5. تطوير الفعاليات الحالية وخلق فعاليات جديدة، ثقافية، فلكلورية، موسيقية، مهرجانات. الخ لزيادة مدة اقامة السائح في فلسطين.

6. التواصل مع مختلف الاسواق العالمية، وخاصة الاسواق الاسلامية.

7. العمل على توسيع قاعدة الاستفادة من السياحة لتشمل المناطق الاقل حظاً.

8. عمل برنامج سياحي شامل كامل متكامل يضم الأماكن التاريخية والدينية والبرامج البيئية. لتشجيع الأفواج السياحية للإقامة في

فلسطين لمدة لا تقل عن أسبوع.

9. التركيز على منتج سياحي فلسطيني. غير معمول به في المنطقة للتميز والحد من المضاربة الاقتصادية من المجاورين.

السياسات التي تدعم فلسطين مروجة ومسوقة كمقصد سياحي مستقل وآمن ومتميز.

زيادة نسبة حصة فلسطين من السوق السياحي العالمي من خلال تطوير الاسواق القديمة واستهداف اسواق جديدة.

من اجل زيادة حصة فلسطين من السياحة الوافدة إلى منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وإلى البلاد المقدسة بشكل خاص، واستغلال المردود في تنمية القطاع السياحي الفلسطيني لتشكيل مصدر رئيسي للدخل القومي الفلسطيني وزيادة تشغيل الأيدي العاملة، وخلق فرص عمل جديدة، يجب العمل على تثبيت وجود فلسطين على الخارطة السياحية الدولية كمقصد سياحي آمن ومميز يمتاز بغناه وجماله الثقافي والحضاري والطبيعي، وتوضيح الصورة الحقيقية عن فلسطين والفلسطينيين على المستوى العالمي بعد أن تعرضت هذه الصورة في السنوات الماضية إلى التشويه من قبل الاحتلال الإسرائيلي، كذلك زيادة الوعي العالمي للمنتج السياحي الفلسطيني، وللتقافة، والحضارة الفلسطينية واستخدام السياحة كمنبراً إعلامياً مهماً لإيصال رسالة فلسطين إلى معظم القطاعات السياحية العالمية .

ويتم الوصول لذلك عن طريق التدخلات التالية:

1. دراسة جدوى مشاركة الوزارة في المعارض السياحية الحالية بهدف خلق اولويات جديدة وصولاً الى استهداف اسواق جديدة لزيادة

حصة فلسطين من السياحة الوافدة.

2. استهداف سوق المهجر

أ. دراسة الاسواق وتحديد الاسباب المانعة لزيارة فلسطين، ووضع الحلول لتجاوزها.

ب. خلق قنوات اتصال وعلاقات مع الجاليات الفلسطينية والسفارات واتحادات الطلبة الفلسطينية (GUPS) في الاسواق المستهدفة.

ج. تطوير مبادرات تسويق خاصة بالأسواق المستهدفة من خلال معتمدة على الغرف التجارية العربية في المهجر وجمعيات رجال الاعمال الفلسطينية في المهجر.

د. تطوير وتوفير منشورات مرتبطة بالحزم والمسارات السياحية.

هـ. دعم مبادرات خاصة بتشجيع فلسطيني المهجر لزيارة فلسطين (العودة الى الجذور)

3. استهداف السوق الاسلامي (التركيز على اندونيسيا وماليزيا وتركيا)

أ. تطوير العرض السياحي والمسارات والمحتويات والمواد التسويقية.

ب. استهداف الاسواق الاسلامية الكبيرة في مختلف بلدان العالم وخاصة اسيا الوسطى وجنوب افريقيا والهند والصين واروبا.

ج. استهداف السوق العربي.

4. تنفيذ دراسة شاملة لكافة الاشكال والمواد السياحية الكامنة في فلسطين

5. تنفيذ معرض تجاري للحرف التقليدية الفلسطينية عالمي في فلسطين.

6. تنظيم معرض ومؤتمر سياحي دولي في فلسطين.

7. ايجاد ملحقين سياحيين في السفارات الفلسطينية في الاسواق المستهدفة بالإضافة الى تدريب الملحقين الاقتصاديين في السفارات الفلسطينية

للاسواق غير المستهدفة.

8. الشروع في برنامج تسويقي وطني فلسطيني عالميا.

خلق بيئة استثمارية وتحفيز الاستثمار في السياحة وخدماتها

إن خلق المناخ والبيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار في القطاع السياحي والذي يرتبط بالتراث الثقافي كذلك الحال من حيث المدخلات، الخدمات والأنشطة المرتبطة بإطالة فترة إقامة الزائر وكذلك توفير الخدمات السياحية بالنوعية والوقت والأسعار المناسبة تعتبر أحد العوامل الأساسية التي يجب ايلانها أهمية خاصة خلال المرحلة القادمة، وفيما يلي التدخلات المقترحة لتنفيذ وتحقيق هذه السياسة:

1. تحديد مناطق ذات اولوية استثمار سياحي في إطار حوافز خاصة.

2. إعداد دراسات حول جدوى الاستثمار السياحي

3. العمل مع مؤسسات الاقراض لخلق حوافز إقراض وتمويل ميسرة للمشاريع السياحية.

4. انشاء صندوق طوارئ لدعم منشآت القطاع الخاص في الازمات السياسية بمشاركة القطاع الخاص والقطاع العام ومؤسسات اعادة

التامين المالي الدولية (البنك الاسلامي للتنمية)

استخدام حلول تكنولوجيا المعلومات في الحجز والبيع والتسويق.

وضع حلول قواعد بيانات للفنادق من اجل الحجز واستخدام بطاقات الائتمان حيث انها ستخدم ما يزيد عن 100 فندق بالإضافة الى

مواقع التسويق الالكتروني ومواقع البيع الالكتروني في فلسطين.

1. عقد لقاءات قطاعية ما بين مؤسسات تطوير تكنولوجيا المعلومات ومؤسسات التمويل ومؤسسات العمل السياحي ومؤسسات التعليم السياحي من اجل تطوير وتنفيذ هذه المهمة.

2. تنفيذ دراسة احتياجات وجدوى قانون وانظمة مرتبطة بالحلول الالكترونية مثل الحلول المرتبطة ببطاقة الائتمان والتامين المرتبط بالمشتريات والدفع الالكتروني.

3. تنفيذ الحلول الالكترونية في مجموعة من الفنادق الرئيسية بالشراكة مع المؤسسات التمويلية، والعمل على توفير الدعم المالي لتامين هذه الانظمة للفنادق الصغيرة.

4. توفير دورات تدريبية خاصة بهذه العملية.

إنشاء المجلس الاستشاري للسياحة الفلسطينية.

وهو عبارة عن الية شراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص السياحي يعمل على تقديم المقترحات والتوصيات الخاصة برفع اداء قطاع السياحة الخاص، بحيث يتم تحديد المهام المناطة به في نظام داخلي خاص به.

3.5 السياسات الهادفة الى تطوير مواقع تراث محمية ومصانة بشكل فعال

خلق نظام حماية فعال لمواقع التراث الثقافي.

أظهر التقييم الأولى الذي قامت به وزارة السياحة لحالة مواقع التراث الثقافي بعد نقل صلاحيات الآثار إلى الجانب الفلسطيني الضرر الكبير الذي أصاب هذه المواقع أثناء الاحتلال الإسرائيلي فقد أجرت إسرائيل تنقيبات غير قانونية في عدد كبير من المواقع الأثرية في انتهاك صريح للقانون الدولي وتعرضت مئات المواقع الأثرية للنهب والتدمير، رافق ذلك عمليات اتجار واسعة بالممتلكات الأثرية كما اعترفت بذلك مصادر إسرائيلية. وقد تم إهمال العديد من مواقع التراث الثقافي وتركت دون حماية خاصة في مناطق ب و ج والقدس الشرقية. ويمثل نقص الوعي المجتمعي بأهمية التراث الثقافي أحد أبرز الآثار السلبية لفترة الاحتلال، وهو نتاج للتوظيف القوي للدعوات السياسية والأيدولوجية من قبل الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الاستيطانية. وكان من نتائجه أيضا أن نظر المجتمع الفلسطيني إلى الآثار كجزء من نظام الاحتلال، الذي استخدم كأداة لمصادرة أراضي المواطنين. وأدت السياسة الإسرائيلية إلى خلق حالة من التغريب المصطنعة بين الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال وتراثه الثقافي.

وفي السنتين الأخيرتين من الانتفاضة الفلسطينية طرأ تصاعد ملحوظ على عمليات سرقة الآثار وتدمير المواقع الأثرية في أنحاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية.

وتأتي عودة ظاهرة سرقة الآثار والاعتداء على المواقع الأثرية كنتيجة لإعادة عدد من المناطق، وعدم تمكين دولة فلسطين من ممارسة صلاحياتها في هذه المناطق، ويتم تطوير نظام الحماية من خلال التدخلات التالية:

1. تطوير قاعدة معلومات البيانات الخاصة بمواقع التراث الثقافي وتحديثها دورياً.
2. منع النقل غير المشروع لمواد التراث الثقافي.
3. تفعيل برامج الحماية الطارئة لمواقع التراث الثقافي.
4. الإشراف على مخططات الحفاظ.
5. الإشراف على أعمال المسح والتنقيب الإنقاذي.
6. إدراج مواقع تراث ثقافي على لائحة التراث العالمي.
7. اظهار وإبراز اللقى الأثرية والمساهمة في نشر الوعي لها.
8. التوعية بأهمية الموروث الثقافي والحفاظ عليه خاصة في المدارس.
9. التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني والمحلي للحفاظ على المواقع الأثرية.

ترميم وإدارة مواقع التراث الثقافي بشكل فعال.

تعمل وزارة السياحة والقطاع الأهلي العامل في مجال التراث الثقافي على تطوير وتنمية الموارد الأثرية والتاريخية من خلال تهيئة المعالم التاريخية وترميمها وصيانتها وإدارتها وحمايتها وتطويرها سياحياً، وتنظيم أعمال الحفاظ على المباني التراثية والمواقع الأثرية ومراكز المدن القديمة وترميمها بالتعاون مع البلديات والهيئات المحلية، وتوفير اللازم لتوثيق هذه الأعمال ونشر الأبحاث والتقارير العلمية عنها، ويتم ذلك من خلال التدخلات التالي:

1. ترميم وتأهيل مواقع التراث الثقافي في القرى والمدن.
2. إنشاء متاحف المدن ومتاحف المواقع.
3. الاستمرار في أعمال تأهيل المتاحف.
4. خلق آلية للإشراف على متاحف التراث الشعبي التابعة لمؤسسات المجتمع المدني.

5. تأهيل المباني التاريخية.

تطوير وتنشيط قطاع التراث الثقافي.

ما زال قطاع التراث الثقافي يعمل بمستوى متدني من الاحتياجات اللوجستية، حيث أن هذا القطاع يعاني من نقص حاد في أعداد الموظفين وقلة في المركبات المخصصة لأعمال التفتيش، وعدم توفر للمختبرات، والمخازن الخاصة باللقى الأثرية، ومن أجل الوصول إلى مواقع تراث ثقافي محمية ومدارة بشكل فاعل يجب العمل على تطوير هذا القطاع ودعمه بالإمكانات التي تخوله القيام بواجباته بفاعلية ويتم ذلك من خلال التدخلات التالي:

1. إنشاء وتأهيل مخازن المكتشفات الأثرية.
2. بناء القدرات التقنية والفنية العاملة في القطاع.
3. تجهيز المختبرات الفنية التي يحتاجها القطاع.
4. توفير اللوازم التي يحتاجها العمل في القطاع.
5. تطوير أعمال النشر والإصدارات.

تراكمت لدى القطاع السياحي في فلسطين خبرات غنية ودروس خلال العقود الأخيرة، والتي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار بشكل كامل في المرحلة القادمة من إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة. بحيث تتم الاستفادة من مصادر القوة والفرص المتاحة والتقليل من آثار نقاط الضعف والتعامل مع التهديدات. وفيما يلي المكونات الرئيسية للتحليل الرباعي (SWOT) لقطاعي السياحة والتراث الثقافي.

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> القناعة الرسمية بأهمية السياحة. زيادة ملحوظة على نسبة حصة فلسطين من السياحة الوافدة. وجود مجموعة من مراكز الجذب السياحي الكامنة. تنوع المنتج السياحي الفلسطيني. فلسطين هي مركز الحج المسيحي وثاني القبلتين. قناعة القطاع الخاص بضرورة العمل ضمن إطار ينظم عمله. البدء بالعمل على إصدار تشريعات محدثة لقطاع السياحة. وجود مجموعة من المشاريع الدولية الداعمة للتراث الثقافي. وجود مجموعة من المواقع المؤهلة والمحمية. التفهم العام لأهمية الآثار وضرورة حمايته. 	<ul style="list-style-type: none"> محدودية السيادة لمواقع الجذب السياحي عدم توفر البيئة القانونية السليمة. عدم السيطرة على الحدود. عدم توفر الموازنات المناسبة. تشتت القطاع الخاص. تركيز السياحة في عدد محدود من المناطق. عدم الوعي الكافي لدى القطاع الخاص بضرورة تنوع المنتج السياحي. قصر مدة إقامة السائح في فلسطين. الإجراءات الإسرائيلية المشددة على الحركة السياحية إلى فلسطين. صورة فلسطين النمطية السلبية. نقص الاهتمام الدولي بمشاريع التراث الثقافي. الإجراءات الإسرائيلية المدمرة لمواقع التراث الثقافي. زيادة نسبة التعديات على مواقع التراث الثقافي.

<ul style="list-style-type: none"> • نقص الإمكانيات اللوجستية للحفاظ على مواقع التراث الثقافي. • عدم وجود مخازن عامة للقى الأثرية. • عدم وجود مختبرات متخصصة بالعمل الأثري. • عدم فعالية قانون الآثار القديم في حماية مواقع التراث الثقافي والآثار. • عدم التكاملية ما بين قطاعي الآثار والتراث الثقافي وقطاع السياحة. • عدم موائمة الهيكل التنظيمي للوزارة مع المهمات المناطة للعمل الأثري. • نقص عام في كوادر التفتيش. • قلة إمكانيات شرطة السياحة والآثار. • عدم تنظيم القطاع الأهلي العامل في هذا قطاع التراث الثقافي. • عدم وجود رؤية عامة لكافة العاملين في هذا الحقل. • اعتداءات المجتمع المحلي على مواقع التراث الثقافي. • التوسع العمراني والتعدييات على حدود المواقع والخرب • امتداد الجدار العنصري واتساعه على طول الضفة الغربية وتطويق مدينة القدس. • الافتقار إلى خطة استراتيجية للترويج والتسويق السياحي على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل. • عدم توفير وسائل الترفيه والتسلية أو ضعفها في المدن الفلسطينية المختلفة. • غياب دور السفارات الفلسطينية في الترويج والتسويق 	<ul style="list-style-type: none"> • وجود طاقم متخصص قادر على العمل في هذا القطاع. • البدء بإجراءات إقرار قانون التراث الثقافي. • زيادة التوجه العالمي للسياحة الثقافية. • وجود مواقع وحيدة من نوعها في العالم مثل الأقصى وقبة الصخرة وقصر هشام وتل السلطان وكنيسة القيامة وكنيسة المهدي. • زيادة حجم الاستثمارات السياحية في فلسطين وخاصة الفنادق.
--	--

<p>السياحي.</p> <ul style="list-style-type: none"> • ضعف مساهمة السلطة الوطنية في تطوير وتحديث المنشآت السياحية في كافة المناطق السياحية. • هشاشة البناء المؤسسي والتنظيمي والإداري للخدمات السياحية واللوجستية. • استئثار الشركات ومكاتب السياحة الإسرائيلية واحتكارها لمرافق السياحة كافة من نقل وخدمات والتحكم بحرية الوصول إليها. • نقص الوعي لدى المجتمع المحلي بأهمية السياحة. • الافتقار الى الفعاليات السياحية التي تساعد على مكوث السائح مدة أطول في فلسطين. 	
التحديات	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> • ردود الفعل الإسرائيلية الهادفة إلى إفشال خطة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة وتدهور الوضع الأمني والسياسي. • استمرار مصادرة الأراضي والمياه، وجود الجدار والمستوطنات الإسرائيلية، وتقسيم الأراضي إلى مناطق أ، ب، ج • تواضع الميزانية المخصصة للسياحة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والمانحين. • استمرار حالة عدم الاستقرار. • عدم ضمان توفر التمويل للمشاريع السياحية ومشاريع التراث الثقافي. 	<ul style="list-style-type: none"> • التعاطف والدعم العربي والدولي مع فلسطين ووثيقة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة. • تفهم المبادرة الاقتصادية لفلسطين (الرباعية) الاقتصادية لمتطلبات القطاع السياحي الفلسطيني وورقة العمل الفلسطينية بهذا الخصوص • رفع الحظر الأمني لمجموعة من الدول عن بعض المناطق الفلسطينية. • وعي الحكومة ضرورة تطوير القطاع السياحي. • وجود جهد مشترك حكومي وأهلي وخاص لتطوير القطاع السياحي.

<ul style="list-style-type: none"> • الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على الأرض يمنع أي تطوير لمرافق السياحة والتنشيط السياحي. • الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش المعيقة لتطوير السياحة، وفصل المدن الفلسطينية بعضها عن بعض، بما في ذلك فصل القطاع عن الضفة والاجتياحات العسكرية شبه اليومية للمدن والتجمعات السكانية والأنشطة التجارية. • عدم السيطرة الفلسطينية على المعابر والحدود والمطارات، يجعل من إمكانية تطور السياحة وزيادة عدد الأفواج السياحية محدودة جداً ورهنا بالقرارات والرغبات الإسرائيلية. • ضعف الموارد المالية والاستثمارات في قطاع السياحة. • ارتفاع كلفة الضريبة الإسرائيلية على فنادق القدس تحديداً. • نقص ملموس في القوانين والتشريعات الهادفة لتنشيط قطاع السياحة في فلسطين والقدس، حيث يوجد فيها مرجعيات وتشريعات متعددة. • دور الاعلام السلبي الذي يركز على النواحي السلبية ويضخمها ويصور فلسطين على انها غير آمنة بشكل كامل. • عدم تنفيذ إسرائيل لمعاهدة السلام والخاصة ببند السياحة. 	<ul style="list-style-type: none"> • الاتجاه نحو فرض بيئة أمنية مناسبة. • البدء بتغيير الصورة النمطية لفلسطين دولياً. • استمرار الدعم من المؤسسات الدولية لقاغ التراث الثقافي. • التوجه العام في الحكومة نحو حماية التراث الثقافي. • فلسطين مهد الديانات السماوية. • تتميز بجو معتدل شتاءً وصيفاً بالمقارنة مع العديد من الدول، حيث يمكن التمتع بالفصول الأربعة بشكل ملموس. • الشعب الفلسطيني كما هو حال الشعوب العربية الأخرى ، مضياف ويحترم ويقدر السياح والزوار ويحسن استقبالهم ضيافتهم وخدمتهم . • الموقع الجغرافي المتميز في منطقة تقع في ملتقى وسط القارات الثلاث: أوروبا وأسيا وأفريقيا، وتحيط بها بحار دافئة ومتوسطة البرودة ومالحة ، فهي تشكل عناصر جذب للسياحة صيفاً وشتاءً على حد سواء . • نفقات الإقامة والتنزه وتكاليفها معتدلة جداً بالمقارنة مع دول أخرى، ففيها يمكن المبيت بما دون الـ \$50 وحتى \$150 بفنادق تتوفر كل الخدمات وخاصة في القدس الشرقية وبيت لحم. • إمكانية تطوير السياحة العربية والإسلامية كبيرة ومشجعة، ومن شأنها تعزيز النشاط السياحي، وخاصة بعد تحقيق الاستقلال وانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية
---	--

ارتباط الاستراتيجية بأهداف الالفية

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه

الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

الهدف 7 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة



العلاقة بين الأهداف الاستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة

كما هو مبين فإن الأهداف الاستراتيجية والسياسات التي تم وضعها في الخطة الاستراتيجية ترتبط بشكل خاص مع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

حيث يتفق هذا الهدف مع غاية وزارة السياحة والآثار (قطاع سياحي متطور وقادر على المنافسة ويساهم بنسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على مواقع التراث الثقافي محمية ومصانة ومدارة بشكل فعال)

كما ويرتبط مع الأهداف الخاصة بقطاع السياحة في الخطة الاستراتيجية لقطاعي السياحة والآثار كما ويرتبط بالسياسات الخاصة بكل هدف.

كما تتفق أهداف وزارة السياحة والآثار المرتبطة بقطاع السياحة مع الغاية التاسعة من غايات الهدف والتي تتمحور حول وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030

إلا أنه لم يتبين لنا أي هدف من أهداف التنمية السبعة عشر أو غاياتها المائة وتسع وستون ما له علاقة بمواقع التراث الثقافي أو ما له علاقة بحماية الآثار أو بتطوير مواقع التراث الثقافي.

البرنامج السياحي				
زيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي من 16% في العام 2016 لتصل الى 20% من الناتج المحلي بحلول عام 2022 م				
زيادة نسبة حصة فلسطين من السياحة الوافدة لتصل الى 3 مليون سائح				
	تكاليف خارج الموازنة	تمويل موازنة	التكلفة الفعلية	
مشاركة معارض سياحية دولية بالاضافة الى اعمال دائرة التسويق	500,000.00	2,000,000.00	2,500,000.00	يتم تمويل اثنان مليون من الموازنة ونصف مليون من التعاون الاسياني
حملات ترويجية محلية وعالمية	200,000.00-	500,000.00	700,000.00	بحاجة الى تمويل
لوحات ارشادية سياحية للمدن	400,000.00	100,000.00	500,000.00	تمويل غير مباشر تنفيذ عبرهم USAID التمويل من ال
السياحة المستدامة الجزء الثالث	24,000,000.00-	1,000,000.00	24,000,000.00	مشروع متوقع ان يتم الموافقة عليه
انشاء وتطوير المرافق العامة في المواقع السياحية	5,245,228.00-	754,772.00	6,000,000.00	بحاجة الى تمويل
انشاء مركزين استعلامات	750,000.00-	250,000.00	1,000,000.00	بحاجة الى تمويل
اتمتة الحجز الفندقى وربطه بشبكات البيع الالكتروني	500,000.00-	250,000.00	500,000.00	بحاجة الى تمويل
تطوير مناهج التعليم السياحي	750,000.00-	250,000.00	1,000,000.00	بحاجة الى تمويل
عقد دورات للادلاء السياحيين		500,000.00	500,000.00	تمويل وزارة فقط لغاية الان
تنشيط السياحة الداخلية بمهرجانات وفعاليات	500,000.00	500,000.00	1,000,000.00	تمويل ورعايات محلية ومؤسسات شبه حكومية وغيرها
عقد دورات للعاملين في مجال السياحة والفنادق		500,000.00	500,000.00	تمويل وزارة فقط لغاية الان
تنظيم القطاع السياحي وتقديم الخدمة الافضل من حيث تصنيف الفنادق والمطاعم والمنتزهات	500,000.00-	1,500,000.00	2,000,000.00	بحاجة الى موازنة اضافية

برنامج التراث الثقافي				
	تكاليف خارج الموازنة	تمويل موازنة	التكلفة الفعلية	
المحافظة على المواقع التراثية السياحية مصانة ومدارة بشكل فعال				
تمويل ياباني متوفر	46,693,260.00	46,740.00	46,740,000.00	تغطية فسيفساء قصر هشام
غير متوفر	1,257,900.00-	838,600.00	2,096,500.00	صيانة 70 مواقع وامكن
غير متوفر	358,500.00-	450,000.00	808,500.00	ادراج 6 مواقع على لائحة التراث العالمي
بحاجة الى تمويل بعد المتابعة مع المؤسسات ذات الشأن	2,800,000.00-	700,000.00	3,500,000.00	انشاء (تجهيز) 7 متاحف جديدة حتى العام في طوباس وجنين ونابلس وسلفيت وشوفه وقلقيلية والخليل
	51109660.00	2035340.00	53145000.00	
الحفاظ على الموروث الثقافي الفلسطيني من الطمس والضياع				
		150,000.00	150,000.00	تطوير العرض المتحفي في طولكرم
		267,700.00	267,700.00	تشغيل خان البيرة
غير متوفر	300,000.00-	200,000.00	500,000.00	حصر وتسجيل اللقى الاثرية المكتشفة والمضبوطة خلال العام
غير متوفر	150,000.00-	300,000.00	450,000.00	ترميم وتطوير موقع سيسطية
		150,000.00	150,000.00	اقرار قانون الاثار والتراث الثقافي والانظمة التابعة له
بحاجة الى تمويل عمل 50 حفرية تنقيبية علمية	1,765,500.00-	234,500.00	2,000,000.00	اجراء تنقيبات اثرية
غير متوفر	300,000.00-	200,000.00	500,000.00	حصر القطع الاثرية المنقولة بشكل غير مشروع
غير متوفر (المتوفر فقط هو تشغيلي)	2,600,000.00-	400,000.00	3,000,000.00	مشروع التنقيب الانقاذي في محافظات الوطن
غير متوفر (المتوفر فقط هو تشغيلي)	5,115,500.00-	1,902,200.00	7,017,700.00	
دمج 10 مواقع اثرية في العملية الاقتصادية خلال الثلاث سنوات				
التشغيل موازنة الوزارة		650,000.00		مشروع تاهيل مقام النبي موسى
تمويل تشغيلي من الموازنة متوفر والتجهيز مع البناء التمويل غير متوفر	764,803.00-	235,197.00	1,000,000.00	تاهيل تل السلطان وبناء مركز زوار
غير متوفر (المتوفر فقط هو تشغيلي)	9,620,000.00-	380,000.00	10,000,000.00	comet مواقع تراثية
غير متوفر (المتوفر فقط هو تشغيلي)	9,650,000.00-	350,000.00	10,000,000.00	ترميم وصيانة ابنية تراثية
غير متوفر (المتوفر فقط هو تشغيلي)	1,500,000.00-	400,000.00	1,900,000.00	ترميم وتأهيل المواقع الاثرية ومراكز المدن التاريخية في الجنوب
	21,534,803.00-	2,015,197.00	52,150,000.00	

البرنامج الإداري

تكاليف خارج الموازنة	تمويل موازنة	التكلفة الفعلية	
انظمة ادارة فعالة وذات شفافية وحديثة			
0	1091799.6	1091799.6	الادارة العليا
0	545899.8	545899.8	ادارة الموارد البشرية
0	272949.9	272949.9	العلاقات العامة المحلية والدولية
0	272949.9	272949.9	التخطيط والبحث
0	1091799.6	1091799.6	الخدمات العامة والصيانة
0	272949.9	272949.9	الخدمات القانونية
0	1091799.6	1091799.6	الخدمات المالية
0	818849.7	818849.7	ادارة فريق اعداد الموازنة

البرنامج	التمويل	المبلغ	اسم المشروع	رقم المشروع	الرقم
2117	تمويل مشترك (خزينة + مانحين)	700,000	ترميم وتأهيل البلدة القديمة في عين عريك وترميم كنيسة مار جريس	2121171210009911070411030003	1
2117	تمويل خارجي (موازنة تطويرية) دول متعددة	3,036,200	ترميم البلدة القديمة في بيت اكسا / القدس	2121171220000011070411030004	2
2117	تمويل الحكومة اليابانية	15,200,000	تنمية السياحة المستدامة المرحلة (3)	2121171227010011070411020012	3
2117	تمويل سلطة (موازنة تطويرية)	1,140,000	مركز تفسير وخدمات الزوار - نفقة بلعمة	2121171210000011070166030029	4
2117	تمويل سلطة (موازنة تطويرية)	3,500,000	حملات ترويج للمواقع والاماكن السياحية في فلسطين	2121171210000030070166000027	5
2117	تمويل مكتب التعاون الاسباني	202,500	fitur	2121171220500130070166000018	6
2117	تمويل سلطة (موازنة تطويرية)	380,000	ترميم كنيسة مار شربل	2121171210000011070166030021	7
2119	تمويل خارجي (موازنة تطويرية) دول متعددة	2,470,000	ترميم وتأهيل خربة الشويكة	2121191220000011070411030005	8
2119	تمويل خارجي (موازنة تطويرية) دول متعددة	2,207,800	ترميم وتأهيل خربة بيرزيت الأثرية	2121191220000011070411030009	9
2119	تمويل سلطة (موازنة تطويرية)	380,000	انشاء مركز زوار في حوش خلف / العيزرية	2121191210000011070415830006	10
2119	تمويل مشترك (خزينة + مانحين)	405,840	ترميم وتأهيل مبنى دار الضرب	2121191210009911070411030016	11
2119	تمويل سلطة (موازنة تطويرية)	38,000,000	بوابة نابلس السياحية	2121191210000011070166030028	12
2119	تمويل مشترك (خزينة + مانحين)	2,207,800	ترميم وتأهيل نفق الجيب المائي	2121191210009911070411030002	13
2119	تمويل سلطة (موازنة تطويرية)	722,000	تحسين المشهد العام في كنيسة الخضر وانشاء مركز زوار	2121191210000011070411030010	14
2119	تمويل مشترك (خزينة + مانحين)	1,172,300	ترميم واعادة تأهيل حوش نزال	2121191210009911070411030013	15
2119	تمويل مشترك (خزينة + مانحين)	441,180	ترميم واعادة تأهيل مقام الشيخ شعله	2121191210009911070411030014	16
2119	تمويل مشترك (خزينة + مانحين)	1,048,040	ترميم وتأهيل برج الفارعة الأثري	2121191210009911070411030015	17
2119	تمويل مشترك (خزينة + مانحين)	4,858,680	تأهيل الموقع الأثري سبسطية	2121191210009911070411030017	18
2119	تمويل الحكومة اليابانية	46,740,000	تغطية فسيفساء الحمام الكبير في قصر هشام	2121191227010011070411030008	19
2119	تمويل سلطة (موازنة تطويرية)	228,000	ترميم وتأهيل البركة الرومانية - العبيدية	2121191210000011070166030023	20
2119	تمويل سلطة (موازنة تطويرية)	5,000,000	ترميم وصيانة ابنية تراثية	2121191210000010070161030024	21
2119	تمويل سلطة (موازنة تطويرية)	3,000,000	مشروع التنقيب الانقاذي في محافظات الوطن	2121191210000010070136030020	22
2119	تمويل مشترك (خزينة + مانحين)	1,900,000	ترميم وتأهيل المواقع الأثرية ومراكز المدن التاريخية في الجنوب	2121191210009911070136030022	23

